



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الرائد

شؤون فلسطينية

2018/02/19م

المحتويات

- 3 انضمام ابو مرزوق والرشق لوفد حماس بالعاصمة المصرية "القاهرة"
- 4 التصعيد الكبير في غزة .. هل يتحول الى حرب لا تريدها كل الأطراف؟
- 7 لهذه الأسباب نعارض عودة قوات الأمن الفلسطينية إلى قطاع غزة.. ونعتقد أن اللواء ماجد فرج هو البديل المرجح للرئيس عباس في قمة السلطة
- 9 أتذكرون قرارات المجلس المركزي؟
- 12 3 من أعضاء المكتب السياسي ينضمون لوفد حماس بالقاهرة
- 14 خطاب عباس في مجلس الامن.. محاولة لايجاد صيغة غير حصرية لرعاية المفاوضات
- 16 السلطة الفلسطينية تتوجه للانضمام لمنظمات دولية جديدة
- 17 شباب فلسطينيون يناقشون الورقة المرجعية لوثيقة الرؤية الوطنية الشبابية
- 21 حماس ودحلان وبينهما أحمد يوسف
- عشراوي: هناك مأزق في صنع القرار السياسي وتنفيذه في فلسطين ويجب انهاء الانقسام لنصل
- 24 لـ"تمثيل موحد"
- 26 لماذا تُصعد واشنطن هجومها ضد حماس؟
- 30 العمادي يصل غزة ويعقد مؤتمرا صحفيا اليوم
- 31 عباس: لم أرفض يوما دعوة للمفاوضات.. والسعودية لم تتدخل في شؤوننا الداخلية
- 34 الرئيس عباس : عملت بلاطاً بليرة يومياً ومن ثم فراشا والهندسة كانت حلمي



غزة / سما / 2018\2\18

وصل مساء اليوم إلى القاهرة القيادي في حركة حماس ومسئول مكتب العلاقات الدولية والسياسية فيها، الدكتور موسى أبو مرزوق، والقيادي عزت الرشق مسئول مكتب العلاقات العربية والإسلامية في الحركة، قادمين من الخارج وذلك للانضمام إلى وفد الحركة الموجود بالقاهرة منذ حوالي عشرة أيام ويقوده رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية .

وكان هنية قد وصل القاهرة قدما من غزة قبل حوالي عشرة أيام وبصحبه الدكتور خليل الحية وفتحي حماد عضوي المكتب السياسي للحركة .

فيما وصل بالأمس القيادي محمد نصر .

وقالت مصادر مطلعة لصحيفة "القدس" أنه يتوقع وصول المزيد من القيادات من حركة حماس خلال الأيام القليلة القادمة لإجراء حوارات معمقة مع المسؤولين المصريين في ملفات ثنائية عدة تخص الجانبين .



التصعيد الكبير في غزة.. هل يتحول الى حرب لا تريدها كل الأطراف؟

غزة/ خاص سما/ 2018\2\18

أكد محللون سياسيون، أن فرصة التصعيد ومحاولة إسرائيل شن حرب على قطاع غزة لا تبدو كبيرة ، سيما بعد التقارير الانسانية الاخيرة والتي افادت باحتمالية انفجار قريب في القطاع المحاصر بعد تدهر كافة مناحي الحياة، الا ان هناك بعض الاطراف تحاول تأجيل الحرب المحتملة على قطاع غزة لابتعد مدى.

المقاومة الفلسطينية من جانبها تبدي جهوزيتها واستعدادها لاي حرب قادمة او محتمل حدوثها باي وقت، " الاحتلال لا يؤمن مكره " .

وقال الكاتب والمختص في الشأن الإسرائيلي د.عدنان أبو عامر: " صحيح أننا أمام عدو غادر، وكيف نأمنه وهذا أثر فأسه، ولا بد من أخذ الاحتياطات والحذر، " لكن لا داعي لحالة الهستيريا في غزة من حرب قادمة، فإسرائيل تشن علينا حروبا عدة في وقت واحد، لكن دون ضجيج، هدثوا من روعكم يرحمكم الله".

يشار الى ان طائرات حربية إسرائيلية، شنت مساء السبت، سلسلة غارات جوية على عدة أهداف في مناطق متفرقة من قطاع غزة ما أدى الى اضرار في منازل المواطنين في مناطق القصف.

اما الكاتب و المحلل السياسي مصطفى الصواف فقال في تدوينه له ، " إنه ليس من باب التخويف احتمالية اندلاع مواجهة تحمل ما نسبته 50% وهذا يتوقف على أمرين ، الأول " إذا انفجار العبوة أدى إلى مقتل جنود صهاينة ، و الثاني : إذا الرد الصهيوني على عملية التفجير كان عنيفا وأدى إلى ارتقاء شهداء " .

من جانبها اعتبرت أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر الدكتورة عبيد الرحمن ثابت، أن عملية استهداف الدورية العسكرية الإسرائيلية في منطقة خانيونس والذي تطل على منطقة العين الثالثة مساء اليوم وان كانت تشكل كسر لاتفاق الهدنة عام 2014 ، فهي أيضا أوضح الصور لسقوط معادلة الردع على غزة .

واوضحت ، أنه طبقا للمنطق استهدف التفجير جنودا مسلحين ولم يستهدف مدنيين فمن الصعب على إسرائيل تبرير أي عدوان عسكري يستهدف المدنيين في قطاع غزة خاصة أن إسرائيل قد تصرفت بنفس



المنطق عندما استهدفت نفق سرايا القدس باعتباره عملا عسكريا معادى رغم أنه لم يستهدف القوات الإسرائيلية على الطرف الآخر منه.

وقالت ثابت، "نحن اليوم أمام اختبار حقيقي بمدى قدرة إسرائيل على إيجاد نمط جديد للصراع المسلح تكون فيه حدود الجبهة الداخلية لكلا الطرفين محسوب بدقة لأن أي اختلال في هذا الميزان على طرفي الجبهة فهو ببساطة شرارة حرب رابعة، وهذا آخر ما نحتاجه في هذا التوقيت السياسي في منطقة الشرق الأوسط".

حركة "حماس" حملت لاحتلال الإسرائيلي النتائج المترتبة على تصعيده العسكري المتواصل ضد "أهلنا ومقاومتنا" في قطاع غزة.

وقال فوزي برهوم، الناطق باسم الحركة في تصريح صحفي وصل "سما" نسخة عنه، ان حجم الاعتداءات التي طالت العديد من مواقع المقاومة يعكس نواياه المسبقة بالتصعيد وتوتير الأجواء؛ ولذا عليه أن يفهم أنه هو الطرف المعتدي والتمادي من خلال عدوانه وانتهاكاته المستمرة".

وشدد برهوم على أن "المقاومة الفلسطينية التي عهدا العدو جيدا في أكثر من محطة لن تتخلى عن واجبها في حماية شعبنا، وستتصرف بكل مسؤولية للدفاع عنه والتصدي لأي عدوان".

المحلل السياسي ابراهيم المدهون، أكد ان مقاومة غزة لا تلعب ومن الطبيعي ان يُستهدف الاحتلال من قبلها كما يقوم بالعدوان. وقال المدهون : " على الاحتلال إدراك ان اي عملية عدوانية لن تمر مرور الكرام، وعملية اليوم في غلاف غزة " تعتبر ذكية وفي وقتها وصعبة على الاحتلال، ودليل أن شعبنا الفلسطيني يعمل دون كلل او ملل ومستعد لجميع السيناريوهات، وعني أستبعد أن تؤدي العملية لمواجهة كبيرة مع الاحتلال، مع كامل الاستعداد من المقاومة للسيناريو الأسوأ. وأوضح بان الاقتراب من غزة يعني الموت ، ولن يكون غلاف القطاع أمن وأمان للمحتل ، معتبرا ان العبوة التي تم زرعها على حدود قطاع غزة هي بمثابة شيء طبيعي، قائلا : " من يراهن على قواعد اشتباك ويعربد فيها الاحتلال دون رد ومقاومة فهو لم يقرأ غزة وتركيباتها الوطنية بشكل جيد".



وحذرت الفصائل الفلسطينية ، "الاحتلال الإسرائيلي من مغبة الاستمرار في جرائمه، وأكدت أن عملية زرع العبوة في خانيونس رسالة مهمة تؤكد جاهزية المقاومة وحضورها في الدفاع عن شعبنا ، وحمل الناطق باسم حركة حماس حازم قاسم الاحتلال تداعيات التصعيد على قطاع غزة.

وقالت كتائب المجاهدين في فلسطين : " إن التصعيد الإسرائيلي ضد غزة لن يثبينا عن حقنا في المقاومة والرد على جرائم الاحتلال والأيام بيننا سجال " .

وفي تعقيب الناطق باسم حركة الجهاد الإسلامي داود شهاب على عملية زرع العبوة، أن " أرض غزة ليست نزهة أو مزرعة للاحتلال، وبنادقها مشرعة وسواعد أبنائها تقذف الغضب في وجه الحصار والعدوان".

و أكدت لجان المقاومة في فلسطين ، ان بأن البطولية شرق مدينة خان يونس تأتي في إطار الرد على توغلات "العدو الصهيوني" على الحدود الشرقية لقطاع غزة .

وأضافت لجان المقاومة بأن العملية البطولية شرق خان يونس والتي أسفرت عن قتلى وجرحى في صفوف "العدو الصهيوني" رسالة مهمة تؤكد جاهزية المقاومة وحضورها الفوري ويقظتها التامة في الدفاع عن أبناء شعبنا الفلسطيني والرد على الاعتداءات "الصهيونية" .

واعترفت لجان المقاومة بأن أي حماقة "صهيونية" اتجاه قطاع غزة سترتد على "العدو الصهيوني" وأن المقاومة لن تقف مكتوفة الأيدي وسيكون لها الحق في الرد لردع العدو عن تمادي في جرائمه وعدوانه.

في ذات السياق، باركت كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد أيمن جودة العملية البطولية شرق خانيونس ومؤكدة على " أحقيتنا بالرد على جرائم "العدو الصهيوني".

الجدير بالذكر ان جيش الاحتلال الإسرائيلي أعلن رسميا، مساء السبت، عن إصابة أربعة جنود إسرائيليين من "وحدة غولاني" بينهم إصابتان وصفت بالخطيرة في انفجار عبوة ناسفة في جيب عسكري خلال تفقده السياج الأمني قرب الحدود مع قطاع غزة، بينما أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، مساء السبت، على مواقع تدريب تابعة للمقاومة الفلسطينية وأراضي زراعية بمناطق مختلفة في قطاع غزة



لهذه الأسباب نعارض عوذة قوات الأمن الفلسطينية إلى قطاع غزة.. ونعتقد أن اللواء ماجد فرج هو البديل المرجح للرئيس عباس في قمة السلطة

“رأي اليوم” 2018\2\18

تزدحم الصحف وبرامج محطات التلفزة الإسرائيلية هذه الأيام بالتقارير التي تُشيد بـ”بطولات” أجهزة الأمن الفلسطينية في حماية المستوطنين الإسرائيليين، ومُساعدة نظيراتها الإسرائيلية في اغتيال الشهيد أحمد نصر جرار، مُنفذ عملية قتل الحاخام في مُستوطنة قريبة من مدينة نابلس قبل شهر.

أفيغدور ليبيرمان، وزير الحرب الإسرائيلي، انضم إلى جوقة المدّاحين لقوات الأمن الفلسطينية، والمُشيدون باستمرار التنسيق الأمني ودوره الفاعل في إنقاذ حياة جنديين إسرائيليين ضلّا الطريق إلى مدينة جنين المُحتلة، وإعادة بُندقية كانت في حوزة مُجنّدة تستقل السيارة نفسها بعد أقل من 24 ساعة.

الرئيس محمود عباس من المُفترض أن يُوقف هذا التنسيق الأمني قبل عامٍ على الأقل، وكاد أن يبكي أمام المجلس المركزي الفلسطيني وهو يتحدّث عن الإذلال الذي تُواجهه سلطته على أيدي رجال الاحتلال وقواه الأمنية، وكرّر مَقولته الشهيرة بأنّه يرأس سلطة بلا سلطة، وتعهّد بمطاردة مُجرمي الحرب الإسرائيليين أمام محكمة الجنايات الدولية، ليخرج علينا ليبيرمان بأنّ التنسيق الأمني يعيش أحلى أيّامه، وتعاون قوات الأمن الفلسطيني فاق كل التوقعات.

الإسرائيليون الذين يملكون معلوماتٍ عن السلطة أكثر ممّا يعلمه أفرادها، ناهيك عن أنّهم بدأوا يتحدّثون هذه الأيام عن بدائل الرئيس عباس، ويَطرَحون أسماءً عديدة، مثل الدكتور رامي الحمد الله، ومحمود العالول، وماجد فرج، وجبريل الرجوب، وصائب عريقات، ويقولون أن القاسم المُشترك بين هؤلاء جميعًا هو تأييدهم للمقاومة الشعبية، ونُبذ المقاومة المسلّحة، وحلّ الدولة الواحدة.

اتفاقات أوسلو كانت من أجل الحُلُول الأمنية وليس السياسية، وتوظيف الأمن الفلسطيني في خدمة الاحتلال، وحماية الاستيطان والمستوطنين، وحققت مُعظم أهدافها، إن لم يكن كلها بعد ما يقرب الربع قرن، ومن المُؤسف أن الطّرف الفلسطيني، والرئيس عباس مُهندسها، ما زال مُتمسكًا بكلّ بُنودها، ويُطبّقها بحمّاسٍ غير مسبوق، رغم إقدام الطّرف الإسرائيلي على تمزيقها والإلقاء بها إلى أكثر سلال النفايات عُفونةً.



وطالما أن المعيار الأمني هو الذي يتّقدّم على غيره من معايير أخرى، فإنّ البديل للرئيس عباس سيكون اللواء ماجد فرج حتمًا قائد القوات الأمنية، الذي اكتسب ثقة الإسرائيليين، واجتاز كل اختباراتهم العملية في الإقدام على تنفيذ الأعمال المُدانة فلسطينيًا، وآخرها تقديم المعلومات التي أدّت إلى تحديد مكان الشهيد أحمد نصر جرار واغتياله، وكذلك الهرولة لإنقاذ الجنديين الإسرائيليين.

إنّ هذا التنسيق الأمني "المجاني"، وهرولة ضباط الأمن الفلسطينيين وقيادتهم بشقيها، السياسي والأمني، على التنافس لإرضاء ليبرمان وننتياهو، يُشكّل وصمة عارٍ في تاريخ الشعب الفلسطيني لن تمحوه مياه البحر المتوسط وفوقها المحيطين الهندي والأطلسي.

أهل قطاع غزة يظلّوا أفضل حظًا من نظرائهم وأشقائهم في الضفة الغربية، ورغم الحصار والجوع ونقص الأدوية والكهرباء والماء، لأنّهم لا يعيشون تحت مظلة قوات أمن تخدم الاحتلال وتتواطأ معه ضد شعبها وشرفائه، ولهذا تُعارض بشدّة عودة قوات الأمن هذه إلى القطاع لأنها ستكون الوجه الآخر لاحتلال أخرجه ورجاله بالقوّة، ودفعوا ثمنًا غاليًا من دمائهم وأرواح خيرة شبابهم لتحقيق هذا الإنجاز المُشرّف.



أكرم عطا الله الأيام الفلسطينية 2018\2\18

صورة الوزيرة عبير عودة وزيرة الاقتصاد الفلسطيني، مع نظيرها الإسرائيلي إيلي كوهين، في قصر الإليزيه، تثير كثيراً من التساؤلات حول عمل المؤسسات الفلسطينية وجديتها إذا ما كان هناك تضارب في هذه المؤسسات أم أن قراراتها التي تتخذها هي مجرد فرقعات إعلامية وبيانات تشبه كل بياناتنا المتخمة بالشعارات.

الصورة في باريس ولا أحد يظن أنها مصادفة، لأن الاتفاق الاقتصادي الذي ينظم علاقة السلطة التي يفترض أنها مؤقتة بإسرائيل تم التفاوض عليه وتوقيعه في العاصمة الفرنسية لذا حمل اسم "اتفاق باريس"، وهو الاتفاق الذي وضع رقبة الفلسطيني في يد إسرائيل، وتم الاكتشاف لاحقاً أن الإسرائيلي صاغ كل بند في هذا الاتفاق بما يضمن تبعية الفلسطيني الدائمة ومنعه من إنشاء اقتصاد وطني، وهو ما تنبّهت له المؤسسات الفلسطينية بعد ربع قرن ليقرر المجلس المركزي، الذي انعقد قبل شهر بعد التدهور الحاد بعملية التسوية وإعلان الرئيس الأميركي حول القدس، "الانفكاك من التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس والطلب من المؤسسات الفلسطينية البدء بتنفيذ ذلك".

هكذا جاء بالنص في قرار المجلس المركزي بالإضافة إلى مجموعة من القرارات الأخرى التي بدا واضحاً أنها كانت في واد مختلف عن واد الحكومة وسلوكها السياسي على الأرض، وبينما اتخذ المجلس المركزي من جملة ما اتخذه قراراً يكلف فيه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتعليق الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني، وأن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات التي وقّعت في أوسلو والقاهرة وواشنطن وما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة".

وهنا السؤال حول مؤسسة "المركزي" واللجنة التنفيذية وباقي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها بإدارة السياسة إذا كانت الحكومة تلقي بقراراتها بعد شهر فقط من اتخاذها لأنها تعرف أنه لا أحد يراجع أو يحاسب، وأن مؤسسات المنظمة وأولها المجلس المركزي على درجة من الوهن وأكثر ضعفاً من المراجعة أو التدخل، وهي ليست المرة الأولى التي يجتمع فيها هذا المجلس ويقرر دون أن يعير أيّاً من منفعدي السياسة أي اهتمام لقراراته.



كتبنا كثيراً عن منظمة التحرير وشيخوختها والشلل الحاصل في مؤسساتها وضرورة التجديد فيها خشية من أن تفقد دورها كما هو حاصل والخشية الأكبر من جعل مؤسساتها على هامش النظام السياسي، وهو ما يؤكد مسار السلطة والخوف من نقل جميع صلاحيات إدارة الحالة الفلسطينية إلى مؤسسات السلطة، التي يفترض أنها سلطة مؤقتة ومكبلة بسقف اتفاقيات والتزامات تجعلها تحت رحمة الإسرائيلي ويشترط نجاح عملها مدى تقييم الإسرائيلي، وهذا خطر كبير يجعل من تأييد المرحلة الانتقالية التي تجرّعها الفلسطيني مرغماً ويحولها إلى مسار دائم كان كفيلاً بتحطيم المشروع الوطني ويخشى أن هذا ما يحصل ونحن عاجزون عن التفكير وفي حالة فقدان للتوازن لما يتساقط من قرارات إسرائيلية أميركية تبعاً.

منظمة التحرير الفلسطينية تقادمت وهذا الاختبار الأخير هو جزء من مجموعة الاختبارات السابقة، والتي أثبتت تراجع حضورها السياسي، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر بكل مكوناتها ومكانها ومكانتها التي أدت إلى هذا التراجع، بعد تآكل أذرعها التنفيذية الممثلة بالاتحادات الشعبية التي لم يبق منها سوى الهياكل القيادية الصورية، ولم يحدث أي تغيير على تركيبة تلك المؤسسات التي ظلت تمثل حقبة سابقة تتمثل فيها قوى فلسطينية تآكلت شعبياً واختفى حضورها بين التجمعات الفلسطينية، ولم تعد تمثل شيئاً في الساحة الفلسطينية وهو ما جعل البعض يتعاطى بلا جدية مع هذه المؤسسات التي تضم شخصيات وأحزاباً وهمية. يبدو أننا نحن الكتاب وقعنا في خطأ عندما أخذنا قرارات المجلس المركزي على محمل الجد اعتقاداً منا أن إعلان الرئيس الأميركي دفع ظهر الفلسطينيين للجدار وأرغمهم على الدخول في مرحلة جديدة، وأن تلك الإعلانات كانت بداية الدخول بهذه المرحلة، فقد كانت القرارات واضحة وصريحة وليست صياغة عامة تحتمل النفاذ منها لمن يريد أن يستمر بتبعية الحالة الفلسطينية وإدامة المرحلة المؤقتة.

السلوك السياسي للحكومة أخرج الفصائل التي تداعت لاجتماع المجلس المركزي وشاركت في القرارات لتجد نفسها مرغمة على رفض اللقاءات التي تتم بين الحكومة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، والجهة الديمقراطية التي اعتبرت أن هذه اللقاءات تتم معاكسة لقرارات المؤسسات الوطنية، كذلك حزب الشعب الذي رفض عضو مكتبه السياسي وليد العوض الاجتماعات المشتركة بعد قرار فك الارتباط، معتبراً أنها انزلاق نحو الحل الاقتصادي وعلى حساب الحقوق السياسية، أما الجبهة الشعبية فقد حذرت مما وصفته باللقاءات العنيفة مع الاحتلال رغم قرار فك الارتباط مع الاحتلال.



هل نطالب بإسقاط الحكومة لخروجها عن القرارات الوطنية وقرارات المؤسسات العليا؟ بالتأكيد سنكون منفصلين عن الواقع حينها لأن الحكومة تتصرف وفق تعليمات محددة، تلك التعليمات هي التي جعلت قرارات المركزي مجرد شعارات للتلويع وليس للتنفيذ وهنا لدينا إشكالية العلاقة بين السلطات وتلك تستدعي ما هو أبعد من الحكومة وسلوكها السياسي وهي طبيعة النظام السياسي برمته حيث غياب مؤسسات الرقابة والمحاسبة وإدارة السياسة بعيداً عن التقاليد السياسية، هذه التجربة أوصلتنا إلى ما نحن فيه وهنا ما يجب أن يستوقفنا جميعاً في ظل الانهيار الحاصل وفي ظل الخطر الداهم، وإلا سيجرفنا سيل ما هو قادم، لا يجوز الاستمرار بحالة العبث القائمة!



غزة - المركز الفلسطيني للإعلام 2018\3\19

قال طاهر النونو، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس": إن 3 من أعضاء المكتب السياسي لحركته وصلوا إلى العاصمة المصرية القاهرة.

وأضاف النونو في تصريح صحفي وصل "المركز الفلسطيني للإعلام" أن الأعضاء هم: موسى أبو مرزوق، وعزت الرشق، ومحمد نصر، ووصلوا للمشاركة في جدول أعمال وفد الحركة برئاسة إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي حيث يجري الوفد منذ عدة أيام لقاءات متعلقة بالتطورات السياسية والأوضاع في قطاع غزة إلى جانب ملف المصالحة.

ويوم الأربعاء الماضي، قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية: إن وفد حركته الموجود في القاهرة برئاسة رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية بحث مع وزير المخابرات المصري عباس كامل عدة قضايا.

وذكر الحية في تصريح وصل "المركز الفلسطيني للإعلام" نسخة عنه، أن الوفد بحث خلال اللقاء أربعة ملفات بالبحث المعمق، وهي التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وملف المصالحة، إلى جانب العلاقة الثنائية على المستوى السياسي والأمني.

ونبه وفد الحركة، الذي يضم إلى جانب الحية وهنية، القياديين فتحي حماد وروحي مشتحي، إلى المخاطر التي تمر بالقضية الفلسطينية في ظل قرارات الإدارة الأمريكية المتعلقة بالقدس واللاجئين.

وأكد رفض مساس أمريكا بحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني، وكذلك رفض كل الحلول التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، مشددًا خلال اللقاء على أن فلسطين للفلسطينيين، ومصر للمصريين.

وأوضح الحية إلى أن اللقاء بحث باستفاضة ظروف قطاع غزة والآلام والصعاب الخطيرة التي وصلت إلى مراحل متفجرة لا سيما مع وصول الأوضاع الصحية والبيئية إلى شفا الانهيار.

وأشار إلى أن وفد حماس جدد التأكيد على ضرورة إنهاء أزمة معبر رفح بشكل كامل، والعمل بكل جهد ممكن لإنهاء معاناة المواطنين الصعبة، وتحسين الأوضاع الحياتية والإنسانية والاقتصادية.



وأشار القيادي في حماس إلى أنه دار نقاش صريح حول العلاقة الثنائية بين الجانبين، إذ أكد الوفد على موقف حركته الثابت من حماية الأمن القومي المصري، فهو بعد عربي وفلسطيني، وتأمين الحدود الفلسطينية المصرية لكي لا تستغل للإضرار بأمننا الفلسطيني والمصري.

كما بين أنه جرى بحث معمق لملف المصالحة، حيث أكدت حماس ضرورة المضي قدمًا بهذا المسار، وعدم الاستسلام لأي تعثر أو معيقات، وضرورة أن تستأنف مصر دورها الراعي والمتابع لتنفيذها.

وقال الحية: "إن وفد حماس لمس روحًا إيجابية لمتابعة الجهود المصرية، وسترسل وفدًا أمنيًا قريبًا إلى قطاع غزة للمضي في تطبيق تفاهات المصالحة، والعمل على إنهاء مشاكل وأزمات قطاع غزة".

ونقل عن الوزير المصري تأكيده وقوف مصر إلى جانب الشعب الفلسطيني بإقامة دولته وعاصمتها القدس، وإعادة اللاجئين، وإلى جانب القطاع، باعتبار حل هذه الأزمات جزءًا من الأمن القومي المصري.

كما وعد كامل بالعمل على فتح معبر رفح بشكل طبيعي خلال المرحلة المقبلة.

وغادر وفد قيادي رفيع في حماس قطاع غزة إلى القاهرة عبر معبر رفح البري صباح الجمعة الماضية.

وقالت حماس: "إن الزيارة تأتي ضمن ترتيبات مسبقة، وبإطار جهودها للتشاور مع مصر للتخفيف عن أهل غزة، وفككة أزماتها المختلفة والتي أوصلت القطاع لحافة الهاوية".



رام الله - "القدس" دوت كوم - 2018\2\18

قال محللون سياسيون ان خطاب الرئيس محمود عباس المرتقب أمام مجلس الامن يوم الثلاثاء المقبل، سيكون خطوة في اطار لفت انظار العالم للمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية على ضوء التحركات الامريكية والاسرائيلية الاخيرة، ومحاولة لدفع أطراف دولية أخرى للقيام بدور أكبر في ملف تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

وحسب المحلل السياسي، عمر الغول، فإن مشاركة الرئيس عباس في جلسة مجلس الامن المقبلة "تأتي للتأكيد على الرؤية الفلسطينية لعملية السلام، ورفض الرعاية الامريكية المنفردة، وحشد الدعم الدولي لايجاد آلية جديدة لحل القضية الفلسطينية بعيدا عن الحصرية الامريكية للعملية، وقد تكون من خلال الرباعية الدولية + (1) او (2) ، وللتأكيد على وجوب حل القضية الفلسطينية وفق المرجعيات الدولية وعلى حدود الرابع من حزيران لعام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لدولة الفلسطينية، بالاضافة الى اعادة التأكيد على رفض قرار الولايات المتحدة الامريكية تجاه القدس".

وقال المحلل السياسي، عماد غياظة في حديث لـ "القدس" دوت كوم، ان "حضور فلسطين بشكل رسمي في جلسة الامن يشكل خطوة جيدة، في إطار رؤية شاملة بعد فك الارتباط المؤقت مع ادارة ترامب فيما يتعلق بالملف التفاوضي"، مشيرا الى "انها رؤية تؤسس لما بعدها، لكن مثل هذه الخطوات من شأنها ان توجب الخلافات مع الولايات المتحدة خاصة وان توتر العلاقات مع الولايات المتحدة كان بسبب توجه الفلسطينيين الى المنظمات الدولية".

ويرى غياظة ان "هذه الخطوات لن تزيل الحصرية الامريكية في رعاية ملف المفاوضات، ولكنها محاولة لدفع أطراف أخرى للمساهمة بشكل اكبر في عملية التفاوض، بما فيها تفعيل وتعزيز دور اكبر للرباعية الدولية، او من خلال استخدام اطراف اوروبية غير منوئة للموقف الامريكي".

وحسب المحلل السياسي، اكرم عطا الله "العيسة"، فان "التوجه الدائم الى الامم المتحدة ومجلس الامن له اهمية كبيرة في توفير الدعم للقضية الفلسطينية وللمواقف الفلسطينية، ولكن في هذه المرحلة لا يمكن ان



يكون هناك طرف آخر يمكن ان يقوم بدور المسهل والميسر لعملية السلام، في ظل رفض اسرائيل ان يكون هناك بديلا للولايات المتحدة الامريكية".

واشار عطا الله الى ان مشاركة الرئيس في جلسة مجلس الامن، "تشكل أداة من أدوات الضغط الفلسطينية على المواقف الامريكية، على ضوء ازالة الولايات المتحدة الامريكية قضية القدس المحورية، ومحاولة لمنع شطب الولايات المتحدة وكالة الغوث (الاونروا) بعد خفض تمويلها".

من جانبه رأى، سفير فلسطين السابق لدى الامم المتحدة في جنيف، الدكتور محمد ابو كوش، ان اهمية هذه الخطوة "تكمّن في رمزيّتها ولفت انظار العالم للقضية الفلسطينية"، مشيراً الى ان "اي رئيس يمكن ان يحضر جلسة مجلس الامن وان يدلي بخاطبه بدلا من سفير بلاده".

واوضح ان "هذه الخطوة لا يمكن البناء عليها، ولا يمكن ان تحدث اختراقاً، خاصة وانه لا يوجد تصويت او أي مشروع قرار في هذه الجلسة".



رام الله - "القدس" دوت كوم - 2018\2\18

أعلن إبراهيم خريشة مندوب فلسطين لدى مجلس حقوق الإنسان اليوم (الأحد)، أن السلطة الفلسطينية ستقوم قريباً بتقديم طلب عضويات جديدة، للانضمام إلى عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة.

وقال خريشة في تصريح لإذاعة صوت فلسطين، " قريباً سنتوجه لنيل العضوية في منظمات ومؤسسات دولية متخصصة من بينها منظمات: الصحة العالمية والعمل الدولية والاتصالات الدولية والبريد الدولي والتجارة العالمية".

وأشار خريشة، إلى أن التوجه الفلسطيني للانضمام لتلك المنظمات سيتم بعد دراسة " بما لا يضر بالعلاقة مع الأصدقاء وبما لا يضر بالمنظمات الدولية".

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقع في 18 كانون الأول/ ديسمبر الماضي على مذكرة للانضمام إلى 22 منظمة دولية، رداً لإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في السادس من الشهر نفسه الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وتعارض إسرائيل أي تحرك فلسطيني لطلب عضوية المنظمات الدولية، وتعتبر أن ذلك لن يخدم مفاوضات السلام المتوقفة بين الجانبين منذ النصف الأول من عام 2014.

إلى ذلك أعلن خريشة، أن مجلس حقوق الإنسان سيعقد جلسة في 26 شباط/فبراير الجاري، سيحضرها أكثر من 75 وزير خارجية من دول العالم تتضمن كلمة للوزير الفلسطيني رياض المالكي.

وذكر خريشة، أن الجانب الفلسطيني سيقدم خلال الجلسة أربعة مشاريع قرارات تتعلق بتقرير المصير للشعب الفلسطيني، والاستيطان، والانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة.

وأوضح الدبلوماسي الفلسطيني، أنه سيجري نقاش تفاعلي وعام حول هذه القرارات، معرباً عن أمله في أن يصوت أكبر عدد من الدول لصالح مشاريع القرارات.



خلال لقاء نظمه مسارات في البيرة وغزة وبيروت على مدار يومين

البيرة، غزة، بيروت (خاص): مسارات 2018\2\18

ناقش أكثر من 70 شابًا وشابة مسودة الورقة المرجعية لوثيقة الرؤية الوطنية الشبابية التي أنتجتها مجموعة من الشباب ضمن برنامج "الشباب يريد" الذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) بالتعاون مع هيئة خدمات الأصدقاء الأميركية (الكويكرز).

وركز الحضور على أهمية تفعيل دور الشباب ودعمه وتعزيز مشاركته في الحياة السياسية وصنع القرار، وتلبية احتياجاته من توفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر، وتحديد أولوياته في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مؤكدين أهمية التركيز على تقديم الحلول وعدم الاكتفاء بتشخيص المشاكل، وعلى بناء الإنسان وهويته وثقافته الوطنية، ومطالبين بضرورة التحرك على الأرض لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية.

جاء ذلك خلال لقاء حوارى نظّمه مركز مسارات في مقره في البيرة وغزة عبر تقنية "الفيديوكونفرنس"، ومع بيروت عبر "سكايب"، على مدار يومين. وتحدث في اليوم الأول كل من: سعد عبد الهادي، رئيس مجلس إدارة مركز مسارات، وهاني المصري، مدير عام المركز، وخليل شاهين، مدير البرامج، وصلاح عبد العاطي، مدير مكتب غزة، وسلطان ياسين، عضو مجلس الأمناء، ورازي نابلسي، منسق برنامج دراسة المشروع الصهيوني.

وأكد عبد الهادي أهمية دور الشباب في المجتمع، وفي مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، وكذلك أهمية تبادل الآراء ما بين جيل الشباب والأجيال الأخرى، مؤملاً أن يساهم هذا اللقاء في تعزيز دور الشباب في الانتقال للمرحلة القادمة بسلام.

وتحدث المصري عن مضمون وثيقة الوحدة الوطنية وأهدافها، مشيراً إلى أن الوحدة ضرورة وليست مجرد خيار من الخيارات، وأن تحقيقها ممكن رغم صعوبته، شرط توفر الرؤية والإرادة اللازمة. وأكد أن الوحدة ممكنة إذا اعتمدت مقاربة الرزمة الشاملة التي لا تكتفي بتمكين الحكومة، وإنما تتضمن أسس الشراكة،



والبرنامج الوطني، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها، وإعادة بناء مؤسسات المنظمة لتتضمن الجميع، والتوجه بعد ذلك للانتخابات.

وتطرق شاهين إلى منهجية إعداد الوثائق الإستراتيجية، والفرق بين الهدف والمتطلبات الإستراتيجية ووسائل وأدوات تحقيق الأهداف، داعيًا الشباب إلى صياغة وثيقتهم انطلاقًا من أين نقف الآن عبر تحليل السياقين الفلسطيني والإسرائيلي، وإلى أين نريد أن نصل عبر تحديد الأهداف الإستراتيجية، وكيف نصل إلى ما نريد من خلال تحديد متطلبات تحقيق الأهداف واعتماد الأدوات المناسبة لذلك.

وتناول عبد العاطي مراحل برنامج "الشباب يريد"، بدءًا بالإعلان عن البرنامج وتشكيل المجموعة الكبرى، ومن ثم عقد لقاءات ثلاثة حول القضايا الوطنية والتفكير الإستراتيجي والمشروع الصهيوني، ومن ثم تشكيل سكرتاريا للبرنامج مهمتها صياغة الورقة المرجعية للوثيقة.

أما نابلسي، فقد تحدث عن المراحل التي مرت بها الصهيونية، وأين نقف الآن، والعلاقة بين المشروع الصهيوني ودولة الاحتلال، إضافة إلى تطرقه إلى فلسطيني الداخل والتحديات التي يواجهونها في ظل إجراءات الاحتلال العنصرية.

بدوره، قدم ياسين إضاءات منهجية على طريق تطوير وثيقة الرؤية الشبابية، وبين أن ما حصل منذ بدء البرنامج هو جهد مميز لولاه لما كانت بين أيدينا اليوم مسودة الوثيقة المرجعية للرؤية الشبابية، طارحًا مجموعة من القضايا على كل من الصعيد السياسي الوطني، والاجتماعي الثقافي، والاقتصادي.

يشار إلى أن برنامج "الشباب يريد" يهدف إلى إطلاق حوار بين الشباب الفلسطيني على اختلاف مناطق تواجد (الضفة الغربية، قطاع غزة، أراضي 1948، الشتات)، لتطوير رؤية شبابية فلسطينية تساهم في الإجابة عن الأسئلة، السياسية والوطنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الفلسطينية، ذات الصلة بحياة الفلسطينيين في الحاضر والمستقبل في ظل ما يواجهه المشروع الوطني الفلسطيني من أزمات وتحديات.

وفي اليوم الثاني، عرضت لجنة الصياغة مسودة الوثيقة المقترحة، إذ إنها تعتبر ركيزة وقاعدة أساسية ينطلق منها الشباب في توحيد قضاياهم الوطنية والمجتمعية مما يساهم في تنمية مهاراتهم ودمج احتياجاتهم بما يتماشى مع مطالب الفلسطينيين، كما تعد منحى مهمًا في صقل وبلورة أفكار الشباب الفلسطيني الواعد



والمنسجم نحو هدف جامع، وفي إطار منظم للعمل السياسي الفلسطيني الذي يسهم في وضع الخطوط العريضة لتوحيد دور الشباب، واستنهاض هممهم، وتعزيز مشاركتهم، ودورهم في مواجهة التحديات الشبابية والوطنية.

وسعت مسودة الوثيقة أيضاً لتقييم أوضاع الفلسطينيين وشؤونهم على عدة مستويات، أهمها الوضع السياسي والشأن الوطني فيما يتعلق بالصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وإيجاد حلول للمعوقات والتحديات الداخلية التي يواجهها المشروع الوطني الفلسطيني والمتمثلة بالانقسام، وأزمة النظام السياسي والحركة الوطنية، وعلى رأسها المجلس الوطني، ومنظمة التحرير، ومؤسساتها، والفصائل بشكل عام، بالإضافة إلى تقييم الأوضاع الحياتية والمطلبية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية والشبابية كما يراها الشباب الفلسطيني، وإيجاد أفضل الطرق والآليات والمتطلبات لتحقيق الرؤية الوطنية الشبابية لتشكل فرصة لضمان مشاركة الشباب في رسم السياسات العامة ومواجهة التحديات الوطنية.

كما تناولت الأهداف الوطنية وأدوات تحقيقها على المستويات المختلفة، السياسية الوطنية، والاجتماعية الثقافية، والاقتصادية، والقانونية. ففي الجانب السياسي دعت إلى هزيمة وتفكيك المشروع الصهيوني، وتقرير مصير الشعب الفلسطيني، بما يشمل إقامة الدولة الفلسطينية، وعودة اللاجئين، وإعادة بناء المشروع الوطني، والاتفاق على برنامج سياسي موحد قائم على الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة، إضافة إلى مواجهة تهويد القدس وأسرلتها. كما قيمت الأوضاع والتحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحديد الاحتياجات والأولويات وفق ما يراها الشباب.

ودار حوار غني بين الشباب، إذ أكدوا على ضرورة تحديد الأولويات في المرحلة الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية واحتياجات الفلسطينيين في التجمعات المختلفة، وخاصة في قطاع غزة ومخيمات اللجوء، والعمل على إيجاد آليات ووسائل لتحقيق الأهداف الوطنية وتلبية احتياجات الشباب.

وأشاروا إلى ضرورة تعزيز الهوية الوطنية، والحفاظ على الموروث الثقافي والوطني المقاوم، وإلى تعزيز دور الجاليات والتواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، إلى جانب العمل على توحيد النسيج الاجتماعي.



وركز الشباب على ضرورة إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، والاتفاق على برنامج سياسي قائم على الشراكة بين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، والعمل على إعادة بناء منظمة التحرير لتضم الجميع.

وتبادل الشباب مجموعة من الآراء والتساؤلات فيما يتعلق بتغيير شكل السلطة، والتحرر من الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال، لا سيما اتفاق أوسلو، واتفاقية باريس الاقتصادية، أو فيما يتعلق بشكل الدولة الفلسطينية، هل وفق حل الدولة أم حل الدولتين أم التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية من البحر إلى النهر.

ودعا بعض الحضور إلى إنشاء صندوق قومي اقتصادي لعدم الشباب وإقامة مشاريع تنموية، كما أكدوا أهمية مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، ورفع ميزانية الصحة والتعليم، والتحسين من أوضاعهما، فيما دعا البعض الآخر إلى إصدار قوانين تتيح للشباب الترشح والمشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية، والمجلس الوطني.



عريب الرنتاوي الدستور 2018\2\19

القيادي الحمساوي، "المفرط في اعتداله"، أحمد يوسف، أبلغ الزميلة ناديا سعد الدين من صحيفة "الغد" أمس، بأن حركته بحثت في القاهرة مؤخراً، مع وفد "التيار الإصلاحي الفتحاوي"، تيار القيادي المفصول من حركة "فتح"، النائب محمد دحلان، تشكيل "إدارة مشتركة لقطاع غزة، بمشاركة وطنية واسعة، بحيث تضم كلا من حماس وتيار دحلان، ومن يرغب من القوى والفصائل الوطنية والإسلامية".

يوسف في معبر تسويقه وتسويغه للقاء و"الاتفاق"، استند إلى أمرين اثنين: الأول؛ "استمرار حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية بتجاهل مسؤولية القطاع" وتهربها المستمر من تحمل مسؤوليته، تحت ذريعة "التمكين"، المقصود تمكين الحكومة.. والثاني؛ أن "التيار الفتحاوي الإصلاحي" تيار وطني وله حضور قوي في القطاع، وأبدى الاستعداد التام لتحمل المسؤولية، في ظل ما قدمه فعلياً لغزة، وأن "دحلان جزء من معادلة الحل ومن التركيبة الوطنية، كما أن التيار شريك حقيقي في تنسيق العلاقة مع مصر لضبط الأمن عند الحدود وفي القطاع"، والكلام دائماً ليوسف وبمفرداته.

وقبل أن يختم مطالعته الغربية تلك، لفت المسؤول الحمساوي المعروف بمواقفه الإشكالية، إلى أهمية "حضور وفد مصري للإشراف بنفسه على مسار الأوضاع في غزة والرصد عن قرب للجهة التي تضع العراقيل أمام إنهاء الانقسام الفلسطيني"، الممتد منذ العام 2007.

القراءة المتفحصة لتصريحات يوسف، تشف عن أمرين اثنين: أولهما، أن الحركة تعود مجدداً لتكتيك "اللعب بورقة دحلان" في مواجهة فتح والسلطة والرئيس عباس، علّه يجدي هذه المرة، بعد أن أخفق في مرات سابقة، في ابتزاز السلطة وفتح ودفعهما للهبوط عن شجرة مواقفهما "المتصلبة" ... أما ثانيهما؛ فترك الباب مفتوحاً أمام شتى الخيارات والبدائل (والعبارة ليوسف أيضاً) ومن بينها الذهاب حتى النهاية في مشوار الشراكة مع دحلان، بما يمثل، فمأزق حماس في غزة، ومأزق غزة مع حماس، بات من النوع العصي على الاحتمال، القابل للانفجار والانهيال تماماً، وهنا يمكن للغاية أن تبرر أي وسيلة، وغاية حماس استمرار الإمساك بقبضة السلطة في غزة، حتى وإن تدثرت بـ "طربوش" السلطة في رام الله، أما



الوسائل، فيمكن أن تتضمن "تعزيز" ملف غزة لمصر، وفتح الباب للدحلان، مع كل ما يقتضيه ذلك من ارتباطات إقليمية، وربما نقل البندقية من كتف إلى كتف.

تصريحات يوسف، تكفي للدلالة على المصائر الصعبة والكارثية التي آل إليها حكم حماس لغزة، وهي بهذا المعنى، لا تقل سوءاً (إن لم تكن أكثر سوءاً) من مآلات السلطة والحركة الوطنية الفلسطينية تحت الاحتلال المباشر في رام الله والضفة الغربية ... متطلبات إدامة السلطة من خدمات وموظفين ورواتب وفواتير، تصبح أكثر أهمية وأولوية من "الرؤية" و"الرسالة" و"الأهداف"، وأكثر إلحاحية من ثوابت البرنامج الوطني الفلسطيني، وإلا كيف يمكن نفسر "تهافت" يوسف على الرعاية الأمنية المصرية للمصالحة و"الشراكة" مع دحلان، ومن دون أن يكلف نفسه عناء الإجابة عن سؤال: وكيف سيؤثر ذلك كله على "مشروع المقاومة" وبرنامجه وتحالفات الحركة الإقليمية القائمة أو تلك التي يجري العمل على ترميمها بنشاط في الآونة الأخيرة؟

أمس، كان مشعل، رئيس مكتب حماس السياسي السابق، يدعو حركته لدعم عباس والوقوف إلى جانبه، بوصفه صاحب "القول الفصل" في التصدي لتزامب ومشروعه و"صفقة القرن" ... اليوم، يأتينا من حماس، قيادي آخر، حالي لا سابق، يدعو حركته لبناء شراكة مع الدحلان، ضارباً عرض الحائط بكل ما قاله مشعل.

ليس هذا التناقض الفج، بين ما قاله مشعل وما نطق به يوسف، هو التناقض الوحيد الذي يميز مواقف حماس ويطبّعها اليوم بطابعه ... فكافة المؤشرات، وبالتحديد منذ قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها، كانت تدعو للاعتقاد بأن حماس ماضية في ترميم علاقاتها مع "محور المقاومة والممانعة"، الرجل الثاني في حماس، صالح العاروري، قام بزيارة ناجحة لطهران، وعقد لقاءً نادراً مع السيد حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية، وسط أنباء عن تقارب غير مسبوق، وعن تفاهات تتخطى اللحظة الراهنة إلى "التفاهم الاستراتيجي".

وبعد إسقاط الدفاعات السورية لطائرة الإف 16 الإسرائيلية، بادرت حماس إلى تهنئة دمشق والشد على يدها، وتنادى عدد من القادة الميدانيين للكثائب في غزة، للتشديد على أهمية هذه الخطوة، وأدجوها في سياق المقاومة والممانعة، وأخذ الحديث يسري عن محاولات لإعادة المياه إلى مجاريها بين الحركة والقيادة



السورية ... وثمة من المراقبين، من كان ينتظر المزيد من هذه الخطوات، قبل أن يخرج علينا أحمد يوسف، بتصريحات، يقترح فيها طريقاً آخر أمام للحركة: عرض الشراكة مع الدحلان

حماس تتخطى، تماماً مثلما يخبط الغريق بيديه وقدميه الماء على أمل النجاة من موت محقق ... حماس تختنق بغزة، وهي تسعى جاهدة إلى رفع رأسها عالياً والوقوف على رؤوس أصابعها، علّها تحظى بقليل من الأكسجين الذي يبقّيها على قيد الحياة ربما يظن البعض أننا أمام لعبة "تقاسم أدوار"، وفي ظني أن هذا غير صحيح ... وربما ظن البعض، أنها لعبة "الشطّار" الذين يستطيعون الرقص على حبال المحاور والمعسكرات المتقابلة بتوازن وثبات، وهذا خيار محفوف بخطر السقوط الحر ومن ارتفاعات شاهقة، ومن دون مظلة أو شبكة أمان ... تستطيع حماس أن تحتفظ بعلاقات طبيعية أو "هدنات" مؤقتة مع بعض هذه المحاور، مقابل إقامة علاقات وطيدة مع بعضها الآخر، ولكنها لن تستطيع أن تقيم علاقات وثيقة وعميقة، متزامنة وفي الوقت ذاته، مع كل العواصم والمحاور المتناحرة في مختلف ساحات الأزمات المفتوحة في الإقليم، هذه المهمة كانت صعبة دوماً، وهي اليوم مستحيلة في ظل تفاقم حدة الاستقطابات بين دول الإقليم ومحاوره ... حبال الرقص قصيرة ومشدودة، والسحر قد ينقلب على الساحر، وبأسرع مما يظن "الشطّار" أو يقدرّون.

فتح تدرك ذلك تمام الإدراك، ولكنها من موقع "قوي" لا تريد أن تمد الحبل لحركة حماس، مع أن موقع فتح "الوطني"، كرائدة للحركة الوطنية الفلسطينية وقائدة لنضالات شعب فلسطين طوال أزيد من خمسة عقود، يملي عليها أن تتصرف وطنياً، وبكل ما تمليه المسؤولية الوطنية، فحماس قد تفضل رفع الرايات البيض لعواصم ومحاور عربية، ولـ "أحصنة طروادتها" الجاهزة "غب الطلب"، وعندها، لن ينفع فتح أنها بدت على صواب وحماس على خطأ ... عندها سيقال لفتح والسلطة والرئاسة، وحماس كذلك: "في الصيف ضيّعت اللبّين".



عشراوي: هناك مأزق في صنع القرار السياسي وتنفيذه في فلسطين ويجب انهاء الانقسام لنصل
لـ"تمثيل موحد"

أمد/ رام الله: 2019\2\28

قالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، إن هناك مأزق في صنع القرار السياسي وتنفيذه في فلسطين، مؤكدة أنهم يواجهون تحديات كبيرة، موضحة أن غزة تعتبر سجن محاصر، والشعب الفلسطيني يدفع ثمننا باهظاً..

وأشارت الى إن الجولات الدبلوماسية للرئاسة الفلسطينية لها عدة أبعاد، مؤكدة أنها "لم تكن فقط تهدف لإيجاد راعي أو بديل للعملية السياسية، إنما هي بالأساس لتعزيز الموقف الفلسطيني وإيجاد الدعم له وتحريك المجتمع الدولي في قضايا كثيرة، خاصة على ضوء التحرك الأمريكي السلبي وغياب الإرادة للوقوف في وجه الولايات المتحدة".

وأضافت عشراوي خلال لقاء لها ببرنامج "أوراق فلسطينية" على فضائية "الغد" الإخبارية، أن هناك أيضاً تحرك إسرائيلي على مستوى عالمي، ولا بد لنا من تحرك فلسطيني، مثل الاجتماع مع الاتحاد الأوروبي في بروكسيل وكان اجتماع هام على ضوء الحاجة إلى إيجاد بدائل ومواقف في مواجهة العدوان الأمريكي والتواطؤ مع الاحتلال الإسرائيلي ودخوله شريكاً في الجريمة.

وأوضحت عشراوي أن هناك قضايا أخرى كانت تهدف لها تلك الجولات الدبلوماسية، والتي كان من بينها اللجوء إلى دول فردية بما فيها روسيا والصين، إذ توجد حاجة إلى استكشاف المواقف لتلك الدول ومن ثم التشبيك وإيجاد نقاط الالتقاء، خاصة أن هناك حراك دولي ووضع معقد للغاية بين الدول المختلفة وبين الولايات المتحدة، متابعة "أن تلك التحركات تهدف لإيجاد الاطار الداعم للتحركات الفلسطينية السياسية والاقتصادية في مواجهة الهجمة الأمريكية الأخيرة".

وأشارت عشراوي إلى أن الانقسام الداخل هو نقطة ضعف جوهري في النظام السياسي الفلسطيني في طريق تقديم القضية الفلسطينية وواقعها والتشابك مع العالم، قائلة: "كلما ضعفنا داخلياً كلما أصبحنا لا نستطيع أن نحمي القضية بكل زخمها ومتطلباتها"، متابعة: "نريد إنهاء هذا الانقسام نهائياً وأن نصل إلى تمثيل فلسطيني موحد وخطاب ملتزم بجوهر القضية لا يختلف على المكاسب".



ولفتت عشراوي إلى أن القضية ليست البحث عن وسيط آخر أو راعي آخر، بل هي إيجاد الاطار الحامي والداعم للقضية الفلسطينية في مواجهة الهجمة الإسرائيلية والتواطؤ الأمريكي، وأن إيجاد بدائل هي طريقة من طرق الحماية الذاتية، مشيرة إلى أن الوضع الفلسطيني ليس منعزلا عن الوضع الإقليمي، ورأت أن هناك قصور فلسطيني ذاتي والعديد من نقاط الضعف.



واشنطن / غزة - نبيل سنونو فلسطين أون لاين 2018\2\19

بينما تواصل (إسرائيل) توسيع الاستيطان في الضفة الغربية، كجريمة حرب وفقاً للقانون الدولي، وتهويد القدس المحتلة، وحصار قطاع غزة، تتشغل الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب، بمكافأتها، وتخيير الفلسطينيين بين الاستسلام لواقع الاحتلال، أو اتهامهم "بالإرهاب".

"من السيئ إلى الأسوأ"؛ هذا هو حال سياسة إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية حماس؛ إذ إن الأولى لم تكتفِ بالانحياز المعتاد الذي مارسه الإدارات الأمريكية المتعاقبة للاحتلال الإسرائيلي، بل تعدت ذلك لتكون "صهيونية أكثر من الصهاينة أنفسهم"؛ يقول مراقبون.

وفيما باتت ما تعرف بـ"صفقة القرن" لتسوية القضية الفلسطينية بيد أمريكية إسرائيلية، في مراحلها الأخيرة - وفق تصريحات سابقة للمبعوث الأمريكي لعملية التسوية في الشرق الأوسط جايسون غرينبلات - تُسارع واشنطن الخطى في محاولات تجريد الفلسطينيين من أي أوراق قوة.

وبعد أن أدرجت الإدارة الأمريكية أواخر يناير/كانون الثاني الماضي، اسم رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية فيما يسمى "قائمة الإرهاب"، أقر مجلس النواب الأمريكي الشهر الجاري مشروع قانون يفرض عقوبات على الحركة، زاعماً استخدامها "للمدنيين كدروع بشرية".

لكن الحقيقة لطالما أثبتتها التقارير والتحقيقات الدولية، وهي أن من يستخدم المدنيين كدروع بشرية هي دولة الاحتلال، ومن ذلك، تقرير القاضي ريتشارد غولدستون الخاص بالحرب العدوانية على قطاع غزة أواخر 2008، إذ أشار إلى أنه تحقق من أربع حالات استخدم فيها جيش الاحتلال المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وجريمة حرب.

ولا يمكن عزل خطوات إدارة ترامب تجاه حماس عن سياق المواقف الأمريكية المتعلقة بفلسطين والمنطقة عموماً، بحسب الكاتب والمحلل في الشؤون الدولية حسام شاكر.

ويقول شاكر لصحيفة "فلسطين": "يتبين من الشواهد بين أيدينا أن إدارة ترامب تتصرف في الموضوع الفلسطيني وفق أجندة إسرائيلية وهي تتبنى وبوضوح مقاربات ومواقف ورغبات لدى حكومة الاحتلال".



ويضيف: "لم نجد في تاريخ الإدارات الأمريكية السابقة منذ انطلاق ما عرف بالتسوية السياسية (اتفاق أوسلو سنة 1993) قبل أكثر من ربع قرن إدارة تصرفت خلال سنة واحدة بكل هذا الانحراف" لصالح الاحتلال.

ويشير إلى "حالة تماه متزايدة بين ترامب شخصياً وبين مواقف الإدارة الأمريكية عموماً والكونغرس، في العديد من القضايا الجوهرية والتفصيلية المتعلقة بقضية فلسطين".

ويُعرف عن ترامب تأييده للاستيطان في الضفة الغربية، كما أنه اعترف بالقدس المحتلة عاصمة مزعومة لدولة الاحتلال، في السادس من ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ويقول شاكر إن الإدارة الأمريكية أهالت التراب حتى على ما يعرف بـ"حل الدولتين"، واتخذت خطوات متلاحقة وهي في واقع الحال ضاغطة على الجانب الفلسطيني، وعلى مقاومته.

ويتابع: "إذا كانت إدارة ترامب تضرب عملية التسوية التي هي في الأساس مجحفة، فما الذي نتوقعه منها تجاه المقاومة الفلسطينية؟".

ويحذر الخبير في الشؤون الدولية، من أن ذلك لا ينفك عن توجه أخطر قادم من الإدارة الأمريكية، تريد فرضه على الشعب الفلسطيني عبر ترتيبات واتفاقات "ضمن الحالة الغامضة المسماة صفقة القرن".

وينوه إلى أن محاولة واشنطن تحميل الشعب الفلسطيني المُحاصر مسؤولية حصاره، والعمل على تبرئة (إسرائيل)، يرمي إلى تحقيق رغبة أمريكية "بتركيع وكسر وإرادة الشعب الفلسطيني لفرض مخرجات معينة من هذه الحالة".

ويشير شاكر إلى أن هذا "منحى يتمشى تماماً مع الخطاب الإسرائيلي".

وأدرجت واشنطن حماس سنة 1997 فيما تسمى "لائحة الإرهاب الأمريكية"، كما أعيد إدراجها سنة 2001 في "لائحة الإرهاب الخاصة".



وردًا على سؤال بشأن سبب تصعيد إدارة ترامب هجومها على الفلسطينيين بشكل أسوأ من سابقاتها، يجيب شاكر بأن الإدارات الأمريكية السابقة اشتغلت في بيع الوهم المتمثل بعملية التسوية للشعب الفلسطيني، بينما الإدارة الحالية اتجهت مباشرة لفرض خيارات خاصة إسرائيلية.

ويؤكد شاكر أن واشنطن تخسر وتقيد ذاتها في محطات تاريخية لاحقة، عندما تهاجم طرفا فلسطينيا أساسيا كسب الشرعية الانتخابية عام 2006، وهو حركة حماس، منوهاً إلى أن الأوروبيين وقعوا في هذا الخطأ عندما وضعوا الحركة على ما تسمى "قائمة الإرهاب" ثم أدركوا أن قرارهم كان متسرعاً.

ويوضح أن إدارة ترامب أضرت بالموقف الأمريكي في العالم، وقد رأينا التصويت "الهزلي" من حلفائها "الكرتونيين" في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قرار الأخيرة رفض تغيير وضع القدس المحتلة.

ورغم الضغوط الأمريكية غير المسبوقة من ترامب، ومندوبة واشنطن الدائمة لدى الأمم المتحدة، نيكي هالي، فإن القرار الأممي بشأن القدس المحتلة، صوتت لصالحه في ديسمبر/كانون الأول الماضي، 128 دولة من مجموع 193 في الجمعية العامة، في حين صوتت تسع دول ضده بينها الولايات المتحدة وكيان الاحتلال الإسرائيلي وغواتيمالا، وتحفظت 35 دولة وغابت 21 أخرى عن الاجتماع.

ويؤكد شاكر أن الإدارة الأمريكية عجزت عن إقناع العالم بمواقفها، وخسرت دبلوماسياً وظهرت متشجعة.

من جهته، يقول أستاذ العلاقات الدولية د. علاء أبو عامر، إن الإدارات الأمريكية تاريخياً منحازة لكيان الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيسه، وحاليا تصعد إدارة ترامب هذا "الانحياز السافر" وتتبنى "الأطروحات الصهيونية مع صعود اليمين المسيحي المتطرف بقيادة ترامب ونائبه مايك بنس ومندوبة واشنطن في الأمم المتحدة نيكي هالي وغيرهم من الشخصيات اليهودية أو المسيحية الصهيونية المحيطة بترامب".

ويبين أبو عامر لصحيفة "فلسطين"، أن الكونغرس الأمريكي بشكل عام يهيمن عليه الجمهوريون وحتى بعض "الديمقراطيين" المنحازين "للصهيونية".

ويشير إلى أن ما تقوم به الإدارة الأمريكية "ليس غريباً" إذا ما علمنا أنها "صهيونية بمعنى أنها تتبنى كل أطروحات اليمين الصهيوني الذي يحكم أمريكا حالياً".



ويؤكد أبو عامر، أن الولايات المتحدة تنتظر لكل الشعب الفلسطيني، ولكل من يقاوم الاحتلال حتى وإن كان بالمحافل القانونية على أنه "إرهابي".

وينوه إلى أن حماس ترفض الاعتراف بـ(إسرائيل) وتواصل المقاومة المسلحة ضد الأخيرة، وترفض أي تسويات ممكن أن تؤدي لإنهاء القضية الفلسطينية.

ويوضح أن واشنطن وضعت هنية على "قائمة الإرهاب" لأنه يقود حركة تناضل ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي، قائلاً في الوقت نفسه إن تركيز الخطوات الأمريكية ضد حماس، سببه أن الحركة تتمسك بالكفاح المسلح ضد الاحتلال.

وينبه أبو عامر إلى أن الإدارة الأمريكية تستغل الوضع العربي الحالي، وما حل ببعض البلدان العربية من دمار وخراب، وتنافس دول في المنطقة على رضا أمريكا، وانشغال أخرى في مشاكلها الداخلية، للتحكم بهذا الواقع، مبيئاً أن واشنطن تتعامل مع العرب "باحترار".

ويتم بأن مواقف الإدارة الأمريكية متقدمة في "صهيونيتها" حتى على حزب الليكود.

وكانت حماس رفضت، أمس، ادعاءات البيت الأبيض حول مسؤوليتها عن أزمة غزة الإنسانية المتفاقمة، مؤكدةً أن هذه الادعاءات عبارة عن ضوء أخضر للاحتلال لمواصلة نهجه العدواني على شعبنا الفلسطيني، كما حملت الحركة الإدارات الأمريكية المتعاقبة المسؤولية عن المآسي التي حلت بالشعب الفلسطيني نتيجة دعمها الاقتصادي والسياسي والعسكري للاحتلال.

يشار إلى أن الإدارة الأمريكية اشترطت في نوفمبر/تشرين الأول الماضي، استئناف المفاوضات بين (إسرائيل) والسلطة، وتوقف الأخيرة عن ملاحقة مسؤولين إسرائيليين لمقاضاتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مقابل توقيع إذن السماح لمكتب تمثيل منظمة التحرير في واشنطن بمواصلة عمله، ثم وافقت وزارة الخارجية الأمريكية لاحقاً على بقاء المكتب مفتوحاً وفق قيود منها ضرورة ربط أنشطته بالقضايا المتعلقة بتحقيق تسوية.



الرسالة نت 2018\2\19

وصل رئيس اللجنة القطرية لإعمار قطاع غزة السفير محمد العمادي، الليلة الماضية، إلى القطاع عبر معبر بيت حانون/ إيرز شمالا.

وقالت مصادر محلية إن السفير العمادي وصل برفقة وفد مرافق له الليلة إلى غزة للاطلاع على آخر تطورات المشاريع التي تمولها بلاده في غزة.

وأشار إلى أن العمادي سيعقد ظهر اليوم مؤتمرا صحفيا في مجمع الشفاء الطبي للإعلان عن منحة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، بمشاركة مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" في غزة ماتياس شمالي، ومدير مكتب "أوتشا" بغزة نويل تسيكوراس، ومؤسسات دولية أخرى.

وسيجري السفير بعد انتهاء المؤتمر جولة تفقدية في مجمع الشفاء، ومستشفى الدكتور عبد العزيز الرنتيسي التخصصي للأطفال.



أمد/ الرياض: 2018\2\19

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس تمسكه بخيار المفاوضات لتحقيق السلام مع إسرائيل، ورفضه الخضوع للضغط، مشيراً إلى أن السلام الذي يؤمن به هو السلام القائم على «قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية»، مؤكداً عمق التشاور مع القيادة السعودية وتأكيدها أنه «لا حل من دون دولة فلسطينية بعاصمتها القدس».

وأوضح عباس في حوار مع مجلة "الرجل" السعودية، أنه لم يرفض يوماً «عرضاً للمفاوضات يهدف لتحقيق حل الدولتين» وأردف «نحن نتمسك بمفاوضات جادة من أجل تحقيق السلام والوصول إلى قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس على حدود 1967. لكن المفاوضات تتطلب وجود شريك يؤمن بحل الدولتين وليس طرفاً يفرض القوة والإملاءات».

ووصف عباس قرار الرئيس الأميركي ترمب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل بمثابة «وعد بلفور ثانٍ»، واعتبره مخالفاً للقانون الدولي، ويتحدى مشاعر المسلمين والمسيحيين، ولفت إلى أن إجراءات كهذه «سوف تشجع الجماعات المتطرفة على تحويل الصراع من سياسي إلى ديني».

وقال عباس إنه طالب وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بوضع «آلية جديدة لرعاية المفاوضات، وهي آلية دولية متعددة يمكن أن تضم الرباعية الدولية وعدداً آخر من الدول الأوروبية والعربية كذلك»، رافضاً أن «تبقى الإدارة الأميركية وحدها في رعاية العملية السياسية بعد أن أخرجت نفسها بإعلانها القدس عاصمة لإسرائيل».

وعن تصريحه بموت اتفاقية أوسلو الموقعة مع إسرائيل منذ ربع قرن، والتي كان مهندسها قال عباس إن «إسرائيل هي من أنهت اتفاقات أوسلو ودفنتها وليس الجانب الفلسطيني، وذلك من خلال تتركها وخرقها الكامل والمتعمد لاتفاقات أوسلو منذ العام 1994 وحتى يومنا الحالي، لقد فرضت إسرائيل وقائع استعمارية بديلاً عن أوسلو لتثبيت سيطرتها وسيادتها على الأرض والموارد والإنسان الفلسطيني، من أجل تنفيذ مشروع (إسرائيل الكبرى على أرض فلسطين التاريخية)»، وأضاف «نحن نعول اليوم على أي وساطة جديدة تطرح لتحقيق السلام ونحن معها».



ورداً على سؤال لمجلة الرجل حول البدائل الممكنة لعمل السلطة الفلسطينية بعد تعليق الاعتراف بإسرائيل، وإنهاء العمل باتفاق أوسلو، أوضح عباس أن المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد منتصف شهر يناير (كانون الثاني) الماضي تبنى استراتيجية جديدة تنطلق من «العمل الآن على تجسيد استقلال وسيادة فلسطين والانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة، تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني وقرارات الأمم المتحدة، حتى إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام من خلال إطار أممي تعددي».

وفيما يتعلق بالعلاقات مع السعودية بعد قرار ترامب المتعلق بالقدس، وما أثير في الإعلام عن ضغوط وخلافات، أكد عباس لمجلة "الرجل"، أن جميع تلك التقارير «عارية عن الصحة»، وأردف قائلاً «لقد تمّ التواصل والتشاور مع الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان منذ أعلن ترامب عن القدس عاصمة لإسرائيل، كما جرى التنسيق والتدارس معهما ومع الأشقاء العرب حول الخطوات القادمة».

وأوضح أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان «معنا في كل ما نراه، وأكدوا لي بأنه لا حل من دون دولة فلسطينية بعاصمتها القدس». وتابع «السعودية كانت على مر التاريخ تقف إلى جانب قضيتنا وشعبنا»، مشيراً إلى أن السعودية «لم تتدخل في شؤوننا الداخلية على مر الزمان، ولم تتأخر يوماً عن دعم حقوقنا ودعم أبناء شعبنا».

وحول حياته الخاصة تطرق الحوار إلى قضايا مختلفة، وأشار إلى أنه بعد حصوله على شهادة الإعدادية انتقل عباس إلى التدريس، فعمل مدرساً في بلدة "القطيفة" الابتدائية بريف دمشق، وحصل على راتب مئة وستاً وعشرين ليرة ونصف الليرة، يقول عباس "كان مبلغاً كافياً في ذلك الوقت ليعيش منه الإنسان، ويقدم لعائلته منه مبلغاً محترماً يساعدها على سدّ جانب من مصاريفها".

انخرط عباس في العمل السياسي الوطني منذ مطلع شبابه، ولأنه كان ممنوعاً على الفلسطيني أن يمارس أي نشاط سياسي، اتجه مع بعض الأصدقاء إلى العمل السري، وأسسوا أول مجموعة فلسطينية عام 1954 في دمشق، واتحدوا مع مجموعات وطنية تكونت في دول أخرى، وتشكلت على إثرها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أعلنت انطلاقتها عام 1965، بقيادة الزعيم الراحل ياسر عرفات.



انتقل عباس في عام 1957 للعمل في وزارة التربية والتعليم القطرية، مديراً لشؤون الموظفين، زار خلالها الضفة الغربية وقطاع غزة مرات عدة، لاختيار معلمين وموظفين للعمل في قطر.

تزوج محمود عباس من أمينة عباس في 1958، ورزق بثلاثة أولاد هم مازن وباسر وطارق، إلا أن القدر اختطف ابنه مازن عام 2002، بسبب نوبة قلبية، بينما ياسر وطارق يملكان عدداً من الشركات والمشاريع، ويصنفان رجلي أعمال.

يقرّ عباس في حديثه للرجل، أنه وبسبب انشغاله الدائم بين الوظيفة والعمل الوطني، تولت زوجته تربية الأولاد وتنشئتهم تنشئة صالحة.

ويكشف بأن مسيرة حياته الذاتية اختلطت بحياته العامة، إلى درجة التطابق والتكامل، يقول "لم أشعر في حياتي قط، أن لي حياة خاصة أمارسها وأعيشها، وعيت على مأساة اللجوء، وكرسنا أعمارنا كلها للثورة منذ مطلع الستينات، لم يكن بإمكاننا ان نعيش حياة أسرية أو عائلية كباقي البشر". ويصف ما عاشه من حياة بأنه "أشبه بالسجن، إذا لم تكن سجناً حقيقياً، وعزلنا فيها عن حياة المجتمع العادية".

كان عباس يحلم بدراسة الهندسة، لكنه لم يتمكن من تحقيق حلمه، لأن "هذه الدراسة بحاجة إلى تفرغ ومصاريف، وهذا يعني أنني سأخسر راتبي وأحمّل أهلي عبئاً لا قبل لهم به" ويضيف "ولكن بحمد الله، حققتها بأخي وبأبنائي وأبناء إخوتي، حتى أصبح في عائلتنا الصغيرة أكثر من خمسة عشر مهندساً".

أمنية أخرى لم يكتب لها التحقق؛ يروي عباس "حين كنت طالباً في كلية الحقوق، شعرت أن في داخلي حساً فنياً يدعوني إلى أن أدرس الموسيقى، وبدأت فعلاً في تلقي بعض الدروس الخصوصية، إلا أن والدي، رحمه الله، حين لاحظ وجود عود في البيت، ثارت ثائرتة وعنفني، فصرفت النظر عن الموضوع".

رغم انخراطه في مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني، ودوره القيادي، ألف محمود عباس ما يزيد على 60 كتاباً، تحدث فيها عن الهجرة اليهودية وناقش النظرة العربية لإسرائيل، والمسيرة السياسية في الشرق الأوسط، ومباحثات السلام مع إسرائيل واتفاق أوسلو.



رام الله / سما / 2018\2\19

لم يكن أحد يعلم بأن ذلك الطفل الفلسطيني الذي يعمل في "البيتون" ويتناول طعامه مجبولاً بالعرق والالم على سطح أحد الابنية في ضواحي دمشق سيصبح الزعيم السياسي لقضية العرب المركزية منذ عقود.

هذا ما يكشف عنه الرئيس الفلسطيني محمود رضا عباس(مواليد صدف عام 1935) في حوار مع مجلة الرجل، حيث أجبر مع عائلته على مغادرة بلاده اثر نكبة عام 1948، ليستأجروا داراً مؤلفة من غرفتين باحد الاحياء الفقيرة للعاصمة دمشق.

يقول عباس " لقد نفذ ما لدينا من مال، وكان علينا جميعاً أن ننزل إلى ساحة العمل، لنكسب قوت يومنا، وكي لا نمدّ أيدينا إلى الناس، عملت مع معلم "بلاط"، كنت أجبل الاسمنت والرمل وانقل له "البلاط" باجر ليرة سورية واحدة، من طلوع الشمس حتى مغيبها، وطعامي رغيف خبز وصحن دبس، لم يتغير طيلة ستة أشهر.

يضيف عباس "كنت أثناء ذلك أشاهد الطلاب في مثل عمري يذهبون إلى المدارس، وألمح بعض من كنت معهم في مدرسة صدف، فينفطر قلبي حزناً وأسى على نفسي، وأتساءل، لماذا لا يتاح لي أن أذهب إلى المدرسة وأتعلم كبقية أبناء سني؟".

مرض الطفل عباس بسبب العمل المجهد في "البيتون" وحمل "البلاط"، فانتقل ليعمل فراشا في مكتب عقارية، ومن عمل لآخر حتى استقر به الحال ليصبح نادلاً في مطعم يعمل من الصباح الى منتصف الليل.

ولكن قسوة الظروف لم تحل دون اكمال عباس لدراسته متحدياً الفقر والغربة، فتمكن من متابعة تحصيله العلمي من البيت دون ان يتخلّى عن عمله، فحصل على شهادة الاعدادية ثم الثانوية العامة "الفرع العلمي"، وثم درس القانون في جامعة دمشق وتابع حتى حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية.



يقول عباس لمجلة الرجل: "لقد كانت المدارس بالنسبة لشعبنا هي السبيل الوحيد الذي يزودنا بالسلاح، لمواجهة الحياة، لأننا لا نملك أرضاً ولا صناعة ولا تجارة، فليس أمامنا إلا أن ننهل من مناهل العلم لنواجه أعباء الحياة".

ويستخلص من واقع معاناته ما دفعه للقول "لا يعرف قيمة الوطن إلا من فقدته، لأن الوطن ليس أرضاً وبيتاً وحديقة وعملاً، الوطن حياة وانتماء وهوية وأمان".

بعد حصوله على شهادة الإعدادية انتقل عباس الى التدريس، فعمل مدرساً في بلدة "القطيفة" الابتدائية بريف دمشق، وحصل على راتب مئة وستاً وعشرين ليرة ونصف الليرة، يقول عباس "كان مبلغاً كافياً في ذلك الوقت ليعيش منه الإنسان، ويقدم لعائلته منه مبلغاً محترماً يساعدها على سدّ جانب من مصاريفها".

انخرط عباس في العمل السياسي الوطني منذ مطلع شبابه، ولأنه كان ممنوعاً على الفلسطيني أن يمارس أي نشاط سياسي، اتجه مع بعض الأصدقاء إلى العمل السري، وأسسوا أول مجموعة فلسطينية عام 1954 في دمشق، واتحدوا مع مجموعات وطنية تكونت في دول أخرى، وتشكلت على إثرها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أعلنت انطلاقتها عام 1965، بقيادة الزعيم الراحل ياسر عرفات.

انتقل عباس في عام 1957 للعمل في وزارة التربية والتعليم القطرية، مديراً لشؤون الموظفين، زار خلالها الضفة الغربية وقطاع غزة مرات عدة، لاختيار معلمين وموظفين للعمل في قطر.

تزوج محمود عباس من أمينة عباس في 1958، ورزق بثلاثة أولاد هم مازن وياسر وطارق، إلا أن القدر اختطف ابنه مازن عام 2002، بسبب نوبة قلبية، بينما ياسر وطارق يملكان عدداً من الشركات والمشاريع، ويصنفان رجلي أعمال.

يقرّ عباس في حديثه للرجل، أنه وبسبب انشغاله الدائم بين الوظيفة والعمل الوطني، تولت زوجته تربية الأولاد وتنشئتهم تنشئة صالحة.

ويكشف بأن مسيرة حياته الذاتية اختلطت بحياته العامة، إلى درجة التطابق والتكامل، يقول "لم أشعر في حياتي قط، أن لي حياة خاصة أمارسها وأعيشها، وعيت على مأساة اللجوء، وكرسنا أعمارنا كلها للثورة



منذ مطلع الستينيات، لم يكن بإمكاننا ان نعيش حياة أسرية أو عائلية كباقي البشر". ويصف ما عاشه من حياة بأنه "أشبه بالسجن، إذا لم تكن سجيناً حقيقياً، وعزلنا فيها عن حياة المجتمع العادية".

كان عباس يحلم بدراسة الهندسة، لكنه لم يتمكن من تحقيق حلمه، لأن "هذه الدراسة بحاجة إلى تفرغ ومصاريف، وهذا يعني أنني سأخسر راتبي وأحمل أهلي عبئاً لا قبل لهم به" ويضيف "ولكن بحمد الله، حققتها بأخي وبأبنائي وأبناء إخوتي، حتى أصبح في عائلتنا الصغيرة أكثر من خمسة عشر مهندساً".

أمنية أخرى لم يكتب لها التحقق؛ يروي عباس "حين كنت طالباً في كلية الحقوق، شعرت أن في داخلي حساً فنياً يدعوني إلى أن أدرس الموسيقى، وبدأت فعلاً في تلقي بعض الدروس الخصوصية، إلا أن والدي، رحمه الله، حين لاحظ وجود عود في البيت، ثارت ثائرتة وعنفني، فصرفت النظر عن الموضوع".

رغم انخراطه في مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني، ودوره القيادي، ألف محمود عباس ما يزيد على 60 كتاباً، تحدث فيها عن الهجرة اليهودية وناقش النظرة العربية لإسرائيل، والمسيرة السياسية في الشرق الأوسط، ومباحثات السلام مع إسرائيل واتفاق أوسلو.

تم بحمد الله

